تقرير تركيبي

الحالة الراهنة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة درعة

فبراير 2014

HANDICAP INTERNATIONAL

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
جهة سوس ماسة درعة

unicef

تقرير تركيبي

الحالة الراهنة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة درعة

فبراير 2014

◘ **الكاتب :** السيد الحجامي عبد الكريم
◘ **تاريخ النشر:** فبراير 2014
◘ **الطبعة:** © Handicap International
◘ **تصوير:** © أمين ألمكي ل Handicap International
◘ **تصميم:** Etoile Planète Papier

تم إعداد هذا التقرير في إطار المشروع «الوضعية الراهنة وتعبئة الفاعلين من أجل تسهيل الولوج الأطفال في وضعية إعاقة للتربية بجهة سوس ماسة درعة» المنجز من طرف منظمة الاعاقة الدولية بدعم من منظمة اليونيسيف، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم بجهة سوس ماسة درعة.

تعود مسؤولية النتائج والتأويلات و الاستنتاجات الواردة في التقرير التالي إلى الأطراف المعنية بكتابته ولا تعود في أي حال من الأحوال إلى منظمة اليونيسيف أو إلى شركاء المشروع المؤسساتيين و الجمعويين.

من المسموح استعمال أو إعادة إنتاج التقرير التالي شريطة ذكر المصدر و فقط للاستعمال غير التجاري.

كل الشكر لجميع الخدمات الخارجية، الجمعيات، المؤسسات التعليمية، العائلات و كل الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز التقرير التالي « الحالة الراهنة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة درعة».

جدول المحتويات

I-السياق ومنهجية العمل 6

II-نتائج الدراسة 8

1.2. تحليل ظروف استقبال الأطفال في وضعية إعاقة في مختلف أقسام التمدرس

2.2. تحليل الممارسات المهنية والتعلُّمات

3.2. عوامل إقصاء الأطفال في وضعية إعاقة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو الذين غادروها

4.2. العلاقات والتعاون بين مختلف الفاعلين

5.2. التمثلات الاجتماعية للفاعلين المساهمين في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

III- خلاصة عوائق تربية الأطفال في وضعية إعاقة : 14

IV- أنماط التدخل : 16

1.4 .على مستوى المستفيدين : الدعم المباشر للأطفال المعاقين ولعائلاتهم في إطار التنمية المحلية الادماجية :

2.4 .على مستوى الخدمات : تحسين الخدمات (التربية ، الخدمات ، الصحة)

3.4.على مستوى أصحاب القرار : تطوير سياسة التربية الدمجية على المستوى الوطني:

V.أفـاق استراتيجية : 20

1.5 .الرؤيــة :

2.5 .الدعــامات الإستراتيجية :

VI . الدعامات الإستراتيجية: 24

ومنهجية العمل

تتعلق هذه الدراسة بتشخيص حالة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة درعة وتأتي في إطار مشروع «الوضعية الراهنة وتعبئة الفاعلين من أجل تسهيل ولوج الأطفال في وضعية إعاقة للتربية بجهة سوس ماسة درعة» المنجز من طرف منظمة الاعاقة الدولية بدعم من منظمة اليونيسيف.

يعتبر محور الدراسة من الأوليات الحكومية بالمغرب، وذلك بانخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين.

فيما يخص التربية والتعليم، أنجزت وزارة التربية الوطنية عدة مشاريع للنهوض بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة كتأسيس أقسام الدمج المدرسي CLIS، تشجيع استقبالهم و تمدرسهم في الأقسام العادية، وتكوين المُدرسين...

ومن ناحية المجتمع المدني، فقد تأسست عدة جمعيات تشتغل في مجال الإعاقة، نخص بالذكر أكثر من أربعين جمعية في جهة سوس ماسة درعة.

الإشكالية

رغم ما ذكرناه من مجهودات تبقى وضعية تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة تسودها إشكالات عديدة منها : غياب معطيات حول حقيقة هذا التمدرس، وفهم محدود للفاعلين في مجال تمدرس هؤلاء الأطفال للإجراءات التي ينبغي القيام بها، وغياب التنسيق بين الفاعلين، كما أن هناك غياب سياسة واضحة بين مختلف القطاعات حول النهوض بالأشخاص المعاقين، وخصوصا منها المتعلقة بتمدرس الأطفال منهم.

منهجية إنجاز الدراسة

اعتمدنا لإنجاز الدراسة المقاربتين الكيفية والكمية تتناسب مع تنوع المتغيرات والكمية الهامة للمعطيات التي ينبغي معالجتها. في كل من المقاربتين تم بناء أدوات فعالة وواثقة شملت دلائل للمقابلات موجهة وغير موجهة، واستبيانات وكذلك اجتماعات حوارية تم توجيهها إلى كل الفاعلين المهتمين بقضايا تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

وقد مررنا عبر مختلف المراحل التاليـة لإنجـاز الدراسة : صياغة الإطار المرجعي للدراسـة، إنجـاز أدوات البحث الميداني، تكوين باحثين للقيـام بتمرير الأدوات والذهاب لعيـن المكـان للقيام بالمقابلات ومواكبتها، ثم الحصول على المعطيات التي تم تصنيفها في شكل متغيرات تأخذ بعين الاعتبار جل الظواهر التي ترتبط بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتمدرسهم، وفي الأخير تمت معالجة كل المعطيات. اعتمدنا في هذا الإحصائيات الوصفية والمتعددة الأبعاد. بالنسبة للمعالجة الكيفية اعتمدنا طريقة التصنيف وتحليل النص.

يتم تقديم نتائج الدراسة حسب الفصول التالية :

- تحليل أنواع أقسام التمدرس في جهة سوس ماسة درعة،
- تحليل العملية التعليمية التعلُّمِية،
- عوامل الإقصاء الأطفال في وضعية إعاقة من التمدرس،
- العلاقات والتعاون بين الفاعلين
- وفي الأخير دراسة التمثلات الاجتماعية للفاعلين في مجال الإعاقة.

II - نتائج الدراسة

1.2. تحليل ظروف استقبال أطفال في وضعية إعاقة في مختلف أقسام التمدرس

يتعلق الأمر بأقسام الدمج المدرسي (CLIS)، والأقسام العادية التي تستقبل الأطفال في وضعية إعاقة وكذلك المراكز السوسيو تربوية. وهمَّ التحليل المعطيات التالية : أهمية مجموع عدد كل من الأقسام المذكورة في جهة سوس ماسة درعة، وظروف استقبال الأطفال في وضعية إعاقة بكل منها، ونوعية الإعاقة المسموح بها، والوسائل الديداكتيكية المتوفرة، كما قمنا بتحليل درجة ارتياح الآباء لهذه الأقسام من حيث انعكاساتها على تعلُّم الأطفال، وإمكانية مواكبة الأطفال في وضعية إعاقة في كل منها.

بالنسبة لأقسام **الدمج المدرسي CLIS**، أبرزت الدراسة وجود 45 قسم فقط في جهة سوس ماسة درعة عِوض 57 التي كانت مبرمجة في مشروع E1P7 من البرنامج الاستعجالي, حيث يشكل هذا العدد عائقا لتعميم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بالجهة، ولا يرقى إلى تلبية حاجتها خصوصا وأن مجموعة من المناطق محرومة من هذه الأقسام كالقرى والمدن الصغيرة. بالنسبة لقبول الأطفال بها، يتم ذلك عن طريق طلبات يقدمها الآباء لدى مؤسسة تعليمية تستقبل الأطفال في وضعية إعاقة حيث تُدرس عادة من طرف مصلحة التوجيه الموجودة بنيابة التربية الوطنية لكل عمالة، إلا أنه غالبا ما يكون رأي مدير المؤسسة التعليمية حاسما لقبول طلب الملفات. وأكدت الدراسة أنه يتم رفض ما يناهز39% من طلبات التسجيل من طرف المديرين، ويبررون هذا الرفض بعدة أسباب منها : نوعية إعاقة الطفل التي لا تسمح بالتمدرس، ونقص في أساتذة متخصصين، وانعدام وسائل النقل، والوضعية الصحية للأطفال، وعدم وجود أقسام مدمجة بالمؤسسة، وعدم وجود مرافقين للأطفال، وغياب معلومات كافية حول تمدرس الأطفال المعاقين، وكذلك نقص في التنسيق بين الفاعلين من آباء وأساتذة وغيرهم.

من ناحية أنواع الإعاقة في أقسام الدمج المدرسي، لا يقبل عادة إلا الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية أو السمعية، إلا أنه سُجلت حالات جد قليلة من اعاقات أخرى كالبصرية في أقسام مدمجة. تبرز هاته النتيجة مدى إقصاء الأطفال دوي اعاقات أحرى من التمدرس في الأقسام المدمجة، كما أنه لا يوجد في الجهة أقسام مدمجة مخصصة لنوع محدد من الاعاقات كما هو الحال في عديد من الدول.

فيما يخص الوسائل الديداكتيكية هناك تجهيز لكل هذه الأقسام بوسائل ديداكتيكية متنوعة ولكن غير موزعة بشكل متساوي بينها. وقد عبر غالبية الأساتذة المستعملين لهذه الوسائل بملائمتها، إلا أنهم طالبوا بضرورة دعمها بوسائل أخرى.

أما بالنسبة **للأقسام العادية**، فهي تعمل على تحسين المحيط الاجتماعي والثقافي والمدرسي للأطفال في وضعية إعاقة بتمكينهم من الولوج مع أطفال غير معاقين في وقت كامل أو جزئي حسب حالتهم الصحية أو النفسية. لا يتجاوز عدد هذه الأقسام 21 في جهة سوس ماسة درعة حسب قاعدة المعطيات التي قامت بإنجازها جمعية الإعاقة الدولية في سنة 2012، حيث يبقى ضعيفا أمام حاجيات الأطفال في وضعية إعاقة الذين ينبغي تسجيلهم في هذه الأقسام.

بالنسبة للمسجلين منهم تبقى غالبيتهم من حاملي

الإعاقة الحركية، إلا أن هنالك كذلك ممن لهم إعاقة جد خفيفة أو خفِيّةً أحيانا، حيث لا يعتبرون أحيانا أطفالا في وضعية إعاقة ويُتم التعامل معهم كباقي الأطفال الغير معاقين. ويتم تسجيلهم عن طريق وضع طلبات التسجيل غالبا ما يحسم فيها مدير المؤسسة وحده. بالنسبة للطلبات المرفوضة من التسجيل، هناك عدة أسباب قدمها المديرون منها أسبابا تشبه تلك التي أُدرجت في الأقسام المدمجة، وأخرى تتعلق بتمثلات المديرين للإعاقة وتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث يرى هؤلاء أنهم "غير موافقين أو غير موافقين بتاتا على تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في الأقسام العادية ويمكن السماح لهم بالتمدرس فقط في أقسام خاصة بهم."

فيما يتعلق بالتجهيزات، فقد أبرزت الدراسة أن الوسائل المستعملة هي نفسها التي يستعملها الأطفال الغير المعاقين من أدوات التلوين والكتابة والقراءة، كما يُعتمد المقرر الرسمي والكتاب المدرسي المستعمل من طرف كل الفئات المُتعلمة بالابتدائي. ولا توجد وسائل ديداكتيكية متخصصة يمكن استعمالها في الأقسام العادية من طرف الأطفال في وضعية إعاقة. أمام هذه الإشكالية طالب كل الأساتذة بتجهيزات الأقسام العادية بوسائل تستجيب مباشرة لحاجيات التلاميذ المعاقين.

فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي للأطفال المسجلين في الأقسام العادية نجد أن 47% فقط منهم يندمجون بسهولة، و يتطلب اندماج الآخرين مواكبة الأستاذ لهم ومساعدتهم من طرف الآخرين، هذا رغم أن أغلبية الأطفال الغير المعاقين الموجودين معهم في نفس القسم عبروا عن تقبلهم للتمدرس معهم بل هناك من دافع عنه.

فيما يتعلق **بالمراكز السوسيو تربوية**، فهي تشكل أهمية كبرى بالنسبة للأطفال المعاقين، خصوصا بالنسبة الذين لم يتم قبولهم في الأقسام المدمجة CLIS والأقسام العادية، والذين يوجدون في وضعية صحية تتطلب عناية خاصة. يتم تسيير المراكز من طرف الجمعيات التي تشتغل في مجال الإعاقة، وتستقبل الأطفال في وضعية إعاقة وفق طلبات يدلي بها الآباء وحسب طاقة استيعاب المراكز والشروط الخاصة بكل جمعية. بالنسبة للأطفال المتخلى عنهم يتم التسجيل بالتنسيق مع المسؤولين المحليين. يوجد في جهة سوس ماسة درعة عددا محدودا من المراكز التي توفر تكوينا تربويا متنوعا للأطفال : أنشطة تعليمية من المستوى الابتدائي، أنشطة من مستوى التعليم الأولي، وأنشطة موازية ... إلا أن عدد المراكز التي توفر تعليما مناسبا لا تتجاوز الأحد عشر، ويسهر مربون أو مربيات لهم مستويات دراسية متعددة على تأطير وتعليم الأطفال

من بين المراكز الهامة هناك مركز الأمير مولاي حسن للمكفوفين بتارودانت والذي له وضعية خاصة حيث لا يستقبل إلا الأطفال المكفوفين ، ويوفر تعليما يغطي المستوى الابتدائي والثانوي بمستوييه الإعدادي والتأهيلي. وهو تابع للمنظمة العلوية لحماية المكفوفين بالمغرب بشراكة مع وزارة التربية الوطنية. يتم قبول الأطفال المكفوفين وضعاف البصر في هذا المركز عن طريق طلب للآباء الذين ينبغي أن يدلوا بشهادة طبية تثبت عجز الطفل وكذلك التزاما مكتوبا للانخراط في أنشطة المركز. ويبقى هذا المركز الوحيد من نوعه في الجهة، فمن الضروري إضافة مراكز أخرى شبيهة للاستجابة لحاجيات هذه الفئة من التمدرس.

تم إنهاء هذا الفصل حول تحليل ظروف التمدرس في مختلف الأقسام المتنوعة في جهة سوس ماسة درعة، بإبراز درجة ارتياح الآباء من كل من هذه الأقسام بالنسبة لأطفالهم، وكذلك إمكانية وجود مواكبة للأطفال في وضعية إعاقة. بالنسبة للنقطة الأولى هناك تفاوت في التعبير عن ارتياح الآباء، وتعتبر الأقسام العادية، الأقسام التي يرتاح الآباء أكثر بوجود أطفالهم بها حيث تشكل مجالا يضمن تمدرسا مناسبا واستمرارية بعد الانتهاء من الابتدائي. أما بالنسبة للذين عبروا عن عدم ارتياحهم لتمدرس أبنائهم هناك تفسيرات متعددة للآباء منها : عدم تطور أبنائهم، عدم تلبية القسم أو المركز لحاجيات

التعلم لأبنائهم، وكذلك النقص في أساتذة أكفاء متخصصين وبُعد المؤسسة التعليمية عن السكن.
بالنسبة لمواكبة الأطفال أكدت الدراسة أن جل الأقسام لا يوجد بها أشخاص يواكبون الأطفال رغم الحاجة الماسة التي عبر عنها الآباء والأطفال في وضعية إعاقة على السواء.

2.2. تحليل الممارسات المهنية والتعلُّمات

يتعلق هذا الجزء من الدراسة بتحليل المعطيات المتعلقة بالممارسات المهنية للمدرسين وتعلُّم الأطفال في وضعية إعاقة. بالنسبة للأولى تم تحليلها من خلال عناصرها التالية : تكوين المدرسين، صعوبات التدريس، المشروع الفردي للتمدرس، حاجيات المتعلمين من التعلم، المضامين المدرسية، طرق التدريس، ومربو المراكز السوسيو تربوية. بالنسبة لتكوين المدرسين تمت الاستفادة من مشروع E1P7 للبرنامج الاستعجالي لتكوين ما يناهز 40 مدرسا قامت بتأطيره أكاديمية التربية والتكوين بسوس ماسة درعة، وقد شمل التكوين مواضيع تتعلق بمفهوم الإعاقة والتربية الدامجة وبعض طرق تدريس الأطفال في وضعية إعاقة. هناك أكثر من 30 مدرس ممن استجوبناهم أكدوا استفادتهم من هذا التكوين إلا أنهم أكدوا أن التكوين لم يكن كافيا من حيث المدة المخصصة له (3 أو 4 أيام) ومن حيث مضمونه الذي لم يشمل حسبهم جملة من المواضيع الهامة. أمام هذه الوضعية، أكد المدرسون مجموعة من الصعوبات التي تواجههم خلال العملية التعليمية للأطفال منها أساسا:

- صعوبات التواصل مع الأطفال،
- نقص في المعدات الديداكتيكية،
- غياب أشخاص يرافقون الأطفال داخل الفصل مما يجعل العملية التعليمية صعبة بالنسبة للمدرس،
- وصعوبات ناتجة عن غياب برنامج مقرر رسميا مما يدفع المدرسين إلى صياغة مضامين لتدريس تلامذتهم تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم من التعلم وقد تبين أن هناك ثلاث أنواع من المضامين تعتمدها كل مجموعة من الأساتذة: مضامين مأخوذة من البرنامج الرسمي المُعتمد في الابتدائي، ومضامين تأخذ بعين الاعتبار نوعية اعاقة الأطفال، وأخيرا مضامين تعتمد على الكفاءات المتوفرة لدى هؤلاء الأطفال وقدراتهم الذاتية.

قامت الدراسة باستقراء رأي الأساتذة حول حاجيات الأطفال في وضعية إعاقة من التعلُّم حتى يتم وضع مضمون يلبي هاته الحاجيات، مما أدى إلى نتائج تبين أن الأساتذة يدرسون مضامين مختلفة حسب تصوراتهم لحاجيات الأطفال في وضعية إعاقة، وبالتالي يمكن أن نصنف هؤلاء حسب المضامين المُدرسة كالتالي :

- مضامين مطابقة لما يحتاجه أي متعلم في الابتدائي من تعلم للقراءة والكتابة والتلوين والتفتح العلمي...
- مضامين مرتبطة بأنواع الاعاقة، مثل : تقويم النطق...
- مضامين تعتمد على قُدُرات الأطفال

بالنسبة لمكانة المشروع التربوي الفردي PEI الذي ينبغي أن يكون مُكونا أساسيا لتعليم الأطفال في وضعية إعاقة، فقد أكدت الدراسة أن 27 من بين 35 مُدرِّس هم فقط من يعتمدون هذا المشروع في تدريسهم، و19 يقومون ببلورة فردية لهذا المشروع دون اللجوء إلى فريق متكامل يشارك في البلورة والتتبع والتقييم. مما يخالف التصور العام للمشروع الذي ينبغي أن يكون منتوج فريق متعدد التخصصات : التربية، الصحة و كذلك الآباء.

فيما يتعلق بمدى تطبيق هذا المشروع أكد الأساتذة المُستجوبون أن هناك عدة عوائق تحول دون إدراج فعال لمشروع PEI منها على الأساس :

- نقص في تكوين للأساتذة،
- نقص في الموارد البشرية لتكوين فريق متكامل،
- غياب إستراتيجية واضحة لتفعيل المشروع وتطبيقه،
- انعدام التنسيق والتوجيه للأساتذة،
- عدم اهتمام كاف للمسؤولين بهذا الموضوع...

كل هاته النتائج تستدعي ضرورة إدراج مشروع PEI

في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة كي يتم ضمان نجاح هذا التمدرُس، وتوفير الإمكانات الضرورية لذلك.

ننتقل الآن إلى العملية التعلُّمية المرتبطة مباشرة بالمُتعلمين من الأطفال في وضعية إعاقة. فقد أكدت الدراسة أن تمدرس هؤلاء ينبغي أن يؤدي إلى تعلُّم فِعلي لهؤلاء حتى يتمكنوا لاحقا من الاندماج الاجتماعي والمهني. لذا ينبغي للتمدرس أن يؤدي إلى تطور في التعلم. ونظرا لكون دراسة مُعمقة لتعلم الأطفال في وضعية إعاقة لا تدخل في إطار هذه لدراسة، فإننا قمنا بتسليط الضوء على هذه العملية من خلال دراسة تطور بعض تعلُّمات الأطفال كما يراها هؤلاء وكما يراها آباؤهم أو أمهاتهم. ويتعلق الأمر بتطور التعلُّمَات للعناصر التالية : القراءة والكتابة، تعلم أشياء جديدة، وتعلم التواصل. كما قامت الدراسة بكشف مدى الصعوبات التي يواجهها الأطفال في التعليم الابتدائي خصوصا وأنهم لم يمروا عن طريق التعليم الأولي كما هو الشأن بالنسبة للأطفال الغير المعاقين، ومدى فهمهم للدروس.

3.2. عوامل إقصاء الأطفال في وضعية إعاقة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو الذين غادروها

في هذا الجزء تم تحليل الظاهرة التي من خلالها كشفت الدراسة حرمان ما يناهز 20000 طفلا في وضعية إعاقة من حقهم في التربية والتعليم، إضافة إلى حرمانهم من حقوقهم الأساسية الأخرى : الصحة، العلاج، اللعب والرياضة منذ السنوات الأولى من حياتهم.

بالنسبة للحرمان من التربية والتعليم أبرزت الدراسة أن من أسبابها :

- انعدام مدرسة،
- عدم وجود مكان في القسم،
- غياب مواكب أو مرافق لمساعدة المتعلم،
- انعدام وسائل النقل،
- مشاكل صحية...

بالنسبة للأطفال الذين غادروا المدرسة بعد تسجيلهم بها أكدت الدراسة أن هناك رفض لعدد من المديرين إعادة تسجيل بعض الأطفال نظرا لإخفاقهم الدراسي أو لعدم مواكبتهم.

للمساهمة في معالجة الإقصاء التربوي للأطفال في وضعية إعاقة، قامت الدراسة بتحليل الإجراءات المتخذة من مجموع المؤسسات الحكومية التي تشتغل في المجال الاجتماعي للنهوض بالأشخاص المعاقين والأطفال منهم خاصة، ويتعلق الأمر بالتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وأقسام العمل الاجتماعي والمراكز المحلية للمعلومات والتوجيه ومندوبية الصحة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان. فقد أبرزت الدراسة أن هاته المؤسسات يمكن أن تلعب دورا هاما في تأمين تربية الأطفال في وضعية إعاقة وتثبيت حقوقهم.

4.2. العلاقات والتعاون بين مختلف الفاعلين

يتطلب تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة مقاربة تشاركية التي من خلالها ينبغي أن يكون هناك علاقات تعاون وشراكة بين مختلف الفاعلين والأطراف. لذا قمنا بتحليل مدى وجود هذه العلاقات وطبيعتها، وقد تم هذا داخل المدارس الابتدائية العمومية والمراكز السوسيو تربوية و النيابات الإقليمية التابعة لأكاديمية التربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، وهمت المقابلات المديرين ومسؤولي النيابات والجمعيات والأطفال في وضعية إعاقة وآبائهم.

بالنسبة للمدارس الابتدائية، هناك انعدام وجود فريق لتتبع تمدرس الأطفال كما ينبغي ذلك من خلال المذكرات الوزارية (خاصة المذكرة 2010/143) وذلك في كل المؤسسات التعليمية التي تمت مقابلة مديريها، كما أن هناك غياب لمفتش متخصص في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة. وفيما يتعلق بالمشاريع التربوية الفردية فإنها لا تمارس إلا في 22% من أقسام الدمج المدرسي، وبالنسبة للأقسام التي تمارس فيها نجد

أن 70% من المدرسين هم الطرف الوحيد الذي يقوم بصياغتها وتتبع إنجازها دون أي مشاركة للفاعلين الآخرين من مفتش وطبيب المدرسة وآباء مما يخالف طبيعة هذه المشاريع وأهدافها.

بالنسبة للنيابات الإقليمية التابعة لأكاديمية التربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة، هناك فقط 5 نيابات من بين 9، لهم فريق متعدد التخصصات لمواكبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، إلا أن من بين هاته الفرق الخمس المتوفرة هناك فقط نيابة إنزكان التي لها فريق بكل تخصصاته.

كما أن ليس هناك أي تعاون وتنسيق بين النيابات التسع المتواجدة في أقاليم جهة سوس ماسة درعة في مجال الإعاقة.

ويتم التعاون خارج النيابات بحيث هناك تنسيق وتشارك مع وزارة الصحة والجمعيات في مجال الإعاقة لمواكبة الأطفال الذين يتابعون دراستهم في أحد الأقسام التعليمية من مساعدة طبية وتوفير نسبي لوسائل نقل وإنجاز ولوجيات وغيرها.

فيما يخص الجمعيات التي تشتغل في مجال الإعاقة، عمت الدراسة الميدانية 35 جمعية حيث أن 11 منها فقط تُوفر للأطفال أنشطة تعليمية. وقد عبر مسؤولوا هاته الجمعيات عن علاقاتها المتميزة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، حيث تساعد من جهتها على إرساء أقسام الدمج المدرسي ومواكبتها، ودعم الأقسام المتواجدة من توفير للنقل قدر الإمكان ومنح أجهزة طبية، وتساهم الوزارة من جهتها بواسطة أكاديميتها ونياباتها، بتكوين المربين الذين يشتغلون في المراكز وكذلك توفير قاعات لكي تزاول فيها الجمعيات نشاطاتها الثقافية والفنية والتعليمية والرياضية. وللجمعيات كذلك شراكات وتعاون مع مؤسسات تعمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووزارة الصحة لدعم أشغالها في المجال الاجتماعي والصحي.

أما فيما يتعلق بعلاقات الآباء مع مختلف الفاعلين، فقد تبين من خلال الدراسة أن هاته العلاقات رغم وجودها فهي لا ترقى للمستوى المطلوب، حيث يعاني جل الآباء من نقص في المعلومات والتوجيه، فهم لا يعرفون حقوق أطفالهم في التمدرس ولا كيف ينبغي أن يتعاملوا مع الجهات التي تعنى بهذا الأخير، كما يفتقرون إلى حملات تحسيسية لضرورة ولوج أبنائهم للمدرسة للتعلُّم.

وأخيرا قمنا بتحليل العلاقات الاجتماعية التي يربطها الأطفال في وضعية إعاقة مع ذويهم وأقاربهم. فقد أكد أكثر من% 77 من أن هاته العلاقات هي جيدة مع الآباء والإخوة والمدرسين، إلا أن أكثر من% 50 أشاروا أن على آبائهم وأمهاتهم أن يهتموا بهم أكثر. بالنسبة للجيران هناك ما يناهز 12% يشتكون من سوء العلاقة مع الجيران ويودون أن ترقى هذه العلاقات إلى مستوى أحسن.

5.2. التمثلات الاجتماعية للفاعلين المساهمين في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة

شكلت التمثلات الاجتماعية أحد المحاور الهامة لهذه الدراسة نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في فهم بعض الممارسات الجماعية والمهنية عند بعض الفاعلين المساهمين في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة. وقد قمنا بإبراز هذه التمثلات لدى المدرسين، ومديري المدارس الابتدائية، ومسؤولين من النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ومسؤولين عن بعض المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية و البشرية، وآباء أطفال في وضعية إعاقة.

بالنسبة للمدرسين، أكدت الدراسة أن أغلبهم لهم تمثلات سلبية يرون من خلالها أن الشخص في وضعية إعاقة شخص غير عادي عاجز عن أداء الأنشطة اليومية مما يحد من دمجه، كما أن للآخرين منهم تمثلات أخرى إيجابية تعتبر أن الشخص المعاق مواطن كباقي المواطنين ينبغي أن يتمتع بكل حقوقه في التعليم والصحة والممارسات الاجتماعية الأخرى، كما أن لهذا الشخص قدرات ينبغي توظيفها لدمجه في الحياة الاجتماعية.

هناك 80% من المدرسين ممن يعتبرون تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة واجب وطني. و70% منهم يرون أنه ينبغي أن يتم التعامل معه بشكل عادل وباحترام اختلاف هؤلاء الأطفال. فيما يخص تَعَلُّم الأطفال في وضعية إعاقة يرى 85% من المدرسين أنه يتطلب طرقا تربوية تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم الأساسية كتلاميذ وليس كأطفال عاجزين عن التعلم. وهناك كذلك40% من المدرسين يرون أن الأطفال في وضعية إعاقة لا يمكن أن يتعلموا بشكل عادي.

بالنسبة للمديرين نجد 89% منهم يعتبرون أن الأشخاص المعاقين هم مواطنون كباقي المواطنين الآخرين مما يخول لهم الاستفادة من كل حقوقهم من تعليم وصحة وغيرهما، فيما 91% منهم ترى أن الشخص المعاق له كفاءات وقدرات ينبغي توظيفها. إذا يتضح أن للمديرين تمثلات إيجابية يتفهمون من خلالها وضعية الشخص المعاق وقدراته وحقوقه.

فيما يتعلق بالنسبة بمسؤولي المؤسسات العمومية، التي تعمل في إطار النهوض بالعمل الاجتماعي فقد تبين أن 3 فقط من بين المسؤولين العشرين المستجوبين لهم تمثلات سلبية ترى في الشخص المعاق شخصا غير عادي وعاجز عن القيام بحاجياته، وتبقى الأغلبية منهم لهم تمثلات إيجابية كالتي رأيناها سابقا.

من تمثلات الآباء ما يعمل على إقصاء أبنائهم من التمدرس، تلك التي تعتبر الابن في وضعية إعاقة عقابا ربانيا ينبغي إخفاؤه عن الأنظار أو تلك التي تجعل الآباء يُفرطون في حماية أبنائهم لكي يمنعوا عنهم كل أذى، فهم يخافون على أبنائهم من التمدرس خوفا أن يلحق بهم أذى من طرف مختلف الأشخاص : الأساتذة، أقرانهم الغير معاقين، مسؤولي الإدارات التعليمية... إلا أن هناك كذلك تمثلات إيجابية تتجلى في قناعة بعض الآباء بقدرات أبنائهم ويبذلون قصارى جهدهم لتمكينهم من التمدرس.

عوائق تربية الأطفال في وضعية إعاقة :

غالبا، لا يرحب بالأطفال في وضعية إعاقة في مؤسسات التربية الأولية، الإبتدائية، الإعدادية، و الثانوية، وحتى في حالة قبولهم فإنهم يتلقون تربية ضعيفة الجودة.

يمكن ترتيب العوائق المرتبطة بتمدرس الأطفال المعاقين، في ثلاثة مستويات، كما هو موضح في الرسم البياني أسفله :

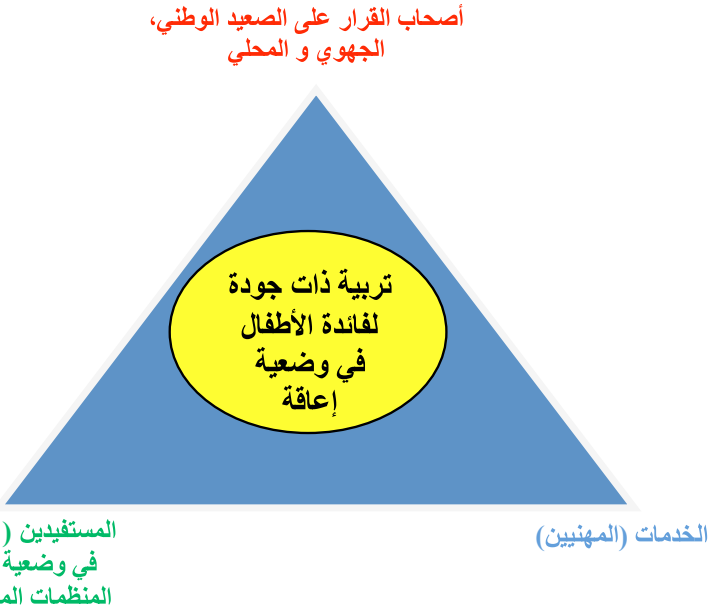

العائق 1: على مستوى المستفيدين: المواقف السلبية للساكنة وضعف المعارف ،الراجعان إلى ما يلي:

- المعتقدات والممارسات التقليدية، والخوف، والعار،
- الفقر الاقتصادي (ويخص الآباء والمدارس والمدرسين والتلاميذ الآخرين والجماعات الأخرى وكذلك العائلات متعددة الأفراد،
- عدم معرفة الآباء أو احتقارهم لقدرات وطاقات أبنائهم،
- عدم اقتناع الآباء بجدوى إرسال أبنائهم المعاقين إلى المدرسة ولا بطاقاتهم وقدرتهم على اقتحام ميدان الشغل ،

العائق 2: على مستوى الخدمات: لا يلج الأطفال في وضعية إعاقة لتربية دامجة دات جودة للاعتبارات التالية :

أ: التعليم والتتبع والدعم غير الملائم :

- البرامج التربوية صعبة الولوج وغير ملائمة ،
- تكوين غير كافي للمدرسين في الإعاقة (التحسيس

بالإعاقة، تدبير الأقسام، البرنامج التربوي وتنوع طرق التدريس) ،

- موارد وعدة ديداكتيكية وممارسات تعليمية غير متاحة،

- آليات التتبع، والتقويم والدعم غير الملائمة لمقتضيات أو لإطار إدماج الأطفال في التربية ،

- غياب واضح في التتبع والدعم ،

- لا يملك الأطفال في وضعية إعاقة حرية الكلام ولا حرية الاختيار ،فيما يخص حاجياتهم التربوية ومنتظراتهم وتطلعاتهم ،

ب : محيط تربوي غير ملائم :

- بنايات وبنيات تحتية مدرسية صعبة الولوج

- غياب البنيات التحتية الصحية المتاحة والملائمة للوضعيات الحميمية (ملاحظة : يتعلق الأمر هنا، بأحد الأسباب الرئيسية لنسب الهدر المرتفعة في صفوف المراهقات) ،

- التجهيزات الخاصة و الضرورية لدعم الأطفال المعاقين ، ذكورا كانوا أم إناثا ، مكلفة ومحصورة في المناطق الحضرية ،

- غياب وسائل النقل الملائمة،

- غياب الإنارة الطبيعة داخل الأقسام

العائق 3: على مستوى أصحاب القرار: غياب السياسات التربوية الدمجية على المستوى الوطني والمحلي ، بسبب ما يلي :

- عدم إخبار الحكومة بترجمة المعايير الدولية مثل المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سياسة قابلة للتطبيق في سياق فقير من حيث الموارد ؛

- عدم وجود قاعدة معارف حول الإعاقة والتربية الدمجية بوزارة التربية الوطنية ومؤسسات تكوين الأساتذة لتفعيل السياسات ،

- غياب آليات تحليل المعلومات وتبادل الممارسات الجيدة حول الأسئلة الأساسية المتعلقة بالإعاقة والتربية

- تطبيق النموذج الطبي للإعاقة ،

- الغياب الواضح للمعيطات الخاصة بما يلي :

- عدد الفتيات والفتيان المعاقين ، المتمدرسين وغير المتمدرسين ،

- حول العرض التربوي الموجه للفتيات والفتيان المعاقين.

التدخل :

لتجاوز عوائق تربية الأطفال في وضعية إعاقة، نقترح ثلاث مستويات للتدخل:

1.4 .على مستوى المستفيدين : الدعم المباشر للأطفال المعاقين ولعائلاتهم في إطار التنمية المحلية الاندماجية :

- نقد المواقف والتوجهات المقتنعة باعتبار الطفل المعاق «مشكلة»،
- تطوير أليات التحسيس ودعم عائلات الأطفال المعاقين لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في تمدرس أطفالهم ،
تقوية استقلالية الآباء لتمكينهم من المطالبة بحقوق أبنائهم المعاقين في التربية ، -
- إدماج الإباء في تتبع ودعم تمدرس أبنائهم ، وكذلك في تدبير بعض الأنشطة المرتبطة بتمدرس الأطفال : بلورة المشاريع التربوية الفردية ، تنظيم خرجات ، أنشطة ترفيهية ، المطاعم المدرسية ... الخ ،

2.4 .على مستوى الخدمات : تحسين الخدمات (التربية، الخدمات ، الصحة)

أ – الصحة المدرسية :

- إجراء تشخيص مهيكل نسقي ومتعدد التخصصات. وهذا التشخيص هام من أجل تقييم وضعية الإعاقة، وكذلك لضمان توجيه ملائم، نحو بلورة آلية تربوية .
- الحرص على تقاسم المعلومات والتنسيق بين العاملين في الصحة المدرسية، المهنيون و طاقم التدريس
تسهيل حصول الأطفال المعاقين على الآليات التقنية ضمانا لإدماجهم في السياق المدرسي

ب –المهنيــون :

- هيكلة المقاربة المشخصنة من خلال بلورة مشاريع فردية مخصصة للأطفال في وضعية إعاقة و تعبئة فريق متعدد التخصصات مع مشاركة الطفل وأسرته.
- توفير تكوين أساسي ومستمر لمهني الصحة المدرسية.
- ضمان تكوين مستمر لمهني المراكز وأقسام الدمج المدرسي .ويمكن التفكير وضع آلية مثل آلية « المصادقة على مكتسبات التجربة «مكرسة خصيصا لبعض الكفاءات المهنية ،
- تخصيص خدمات داعمة ضرورية لتوفير الخدمات التربوية وبالأخص التمدرس : وهي بشرية من جهة (مساعد الحياة المدرسية ،...) ومادية (الوسائل الديداكتيكية) ،
- الزيادة في أعداد الموارد البشرية في القطاع التربوي من أجل التقليص من أعداد الأطفال في الأقسام وتسهيل إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في مؤسساتهم التربوية ،
- خلق مسلك في التعليم العالي مخصص كليا للتربية الدمجية . وبلورة برامج تكوين لفائدة المدرسين (تكوين أساسي ومستمر) ، بتنسيق مع معاهد تكوين المدرسين.
- تحديث برامج التكوين و انجاز كتب ملائمة لمختلف الإعاقات.
-تحفيز المدرسين على انجاز المخططات الفردية للتربية ،باعتبارها أدوات لتقييم مستوى تعلمات الطفل ،
- تكوين المدرسين في إدارة القسم الدامج للأطفال المعاقين ،
- تخصيص دورات تحسيسية خاصة بالتربية الدمجية لكل المدرسين من أجل إعدادهم وتدريبهم علىتطبيق التربية الدمجية للأطفال المعاقين،
- التأكيد على تكوين مسؤولي برامج التكوين في لغة الإشارات و التفكير في توفير خدمات الترجمة إلى لغة الإشارات في المدارس والجامعات ،

ت : الولوجيات :

- توفير وتعميم ولوجيات المدارس من خلال الهندسة والتواصل ،
- تكييف البرامج المدرسية ،وذلك باعتبار تعدد الأنشطة، دون التقليص في عدد الساعات، والحرص على احترام مبدأ تساوي الفرص بين الجميع ،
- تبني مبدأ التقويم التربوي سواء أتعلق الأمر بالمراقبة المستمرة النهائية أم بالامتحانات الموحدة ،
- ضمان التمدرس لكل الأطفال وتوفير العدد والوسائل والتجهيزات والمقاربات البيداغوجية الملائمة : توفيرالولوجيات في المؤسسات التعليمية (المدارس والأقسام) و وسائل النقل الملائمة ، والوسائل الديداكتيكية المناسبة .
- توفير وتسهيل وصول وحصول الأسر وأطفالها المعاقين على المعلومات ،
بلورة مواصفات تقنية حول الولوج وتسهيل الحصول عليها والاستفادة منها ، -
- التأكيد على تكفل المدارس الدائم بإحصاء الأطفال المعاقين،
- تطوير الروابط بين المدارس العادية الدمجية

النموذجية والمدارس الكلاسيكية ،
- تطوير الروابط بين التربية العادية والتربية المتخصصة، بهدف التأكد من استفادة الأطفال المعاقين من الخدمات الخاصة في السياقات التربوية العادية ،
- توفير أدوات ديداكتيكية ملائمة ،
- تحسين التجهيزات : توفير الأجهزة والعدد التربوية الملائمة ،
- تكييف نظام الامتحانات مع الحرص على احترام تساوي الفرص ،

ث. أقسام الدمج المدرسي :

- إجراء تقييم خارجي لعمل أقسام الدمج(التابعة للقطاع العام وللقطاع الجمعوي) ،
- إجراء تحليل مهيكل وشامل للتجارب الجمعوية بهدف استخراج الممارسات الجمعوية الجيدة المتضمنة فيها ، وتنسيقها وهيكلتها ،
- الاستفادة من الأنساق التربوية الموجودة (الأقسام العادية ، أقسام الإدماج ، المراكز المتخصصة) ،وذلك عبر التفكير والاشتغال على مأسسة المعابر الموجودة بين مختلف الأنساق بهدف تبني مفهوم المدرسة الدمجية ،
- تقوية انسجام الأقسام ،وذلك بمراعاة أعمار الأطفال وكذلك أنواع الإعاقات ،
- التقليص من الأعداد ،مع مراعاة المستويات العليا المتغيرة ، حسب نوع و خطورة إعاقة الأطفال ،

ح.التعليم الثانوي والتكوين المهني :

- إتاحة الانخراط في أقسام الدمج في مدارس التربية الوطنية إلى نهاية التعليم الثانوي لكل الأطفال المعاقين ،
- تقوية ولوج الشباب المعاقين لمراكز التكوين ، مما يمكنهم من تحقيق اندماج اجتماعي ومهني طبيعي ،
-تنويع النظام التعليمي الأولي والتربية الأساسية ، من أجل فتح آفاق ومنظورات التعليم الثانوي والجامعي أمام أكبر عدد ممكن من المتعلمين،
- توفير نظام للمنح أو للخدمات للتعويضية ، خاصة بالطلبة المعاقين ،
- ضمان حق الطلبة المعاقين في الإقامة في المدن الجامعية ،
- تأهيل وتسهيل وصول الطلبة المعاقين إلى الفضاءات التعليمية الجامعية (الكليات ، المدينة الجامعية).

ج. آليات توجيه الأطفال المعاقين

- توفير الشبابيك الموحدة « المراكز المرجعية متعددة التخصصات «: وهي ضرورية على كل المستويات (وطنية وجهوية ومحلية) ؛ تتمثل إحدى مهامها في معاينة وتوجيه الأطفال في وضعية إعاقة نحو مسالك التربية وكذلك في التنسيق بين الفاعلين والمصالح ،
- تكييف النماذج المبلورة في الخارج في إطار منهجية تجديدية مراعية للسياق المغربي،
- مأسسة نظام مشاريع التربوية الفردية،
- ضمان تسجيل الأطفال المعاقين في المؤسسات التعليمية وإلزام إدارة المؤسسة بتبرير كل تسجيل مرفوض
- اقتراح لأسر الأطفال المعافين اختيار التوجيه نحو بنيات عادية أو متخصصة من أجل انجاز المشاريع التربوية الفردية للأطفال مصحوبة بتقييمات منتظمة بتنسيق مع الآباء
- تطوير أنشطة إخبارية وتحسيسية موجهة إلى الأسر من أجل إشراكها في عمليات التوجيه وبناء المشاريع التربوية الخاصة بأطفالها ،

3.4.على مستوى أصحاب القرار : تطوير سياسة التربية الدمجية على المستوى الوطني:

- المصادقة على رؤية حكومية واحدة وموحدة حول ولوج الأطفال في وضعية إعاقة للتربية من خلال اعتماد قانون توجيهي، مع الحرص على تلاؤمها مع الدستور ومع الاتفاقيات الدولية؛
- تحيين الترسانة القانونية المتفرعة عن هذا القانون

(المراسيم التنفيذية والمراسيم التطبيقية والدوريات ... الخ)

- وضع إطار تشريعي إلزامي بهدف التمكين من الدمج المدرسي ،

- يجب إدراج الإعاقة ضمن مهام الدولة ، لا ضمن قطاع حكومي أو حكومة معينة ؛ ويجب أن ينعكس هذا على ميزانية الدولة ،

- إدراج مسألة تربية الأطفال في وضعية إعاقة ضمن مهام الجماعات المحلية و ضمن ميادين تخصصها ،

- تقييم تفعيل و أجرأة الاتفاقية الرباعية (وزارة التربية الوطنية ، ووزارة التضامن والمرأة والآسرة والتنمية الاجتماعية ، ووزارة الصحة ، ومؤسسة محمد الخامس)، ولا سيما في مظاهرها العرضانية،

- وضع آلية مختصة بتنظيم وتفويض الخدمات العمومية للقطاع الجمعوي :

- تحديد دور المجتمع المدني في تربية الأطفال في وضعية إعاقة (إدارة المراكز أو أقسام الدمج ، المواكبة المدرسية للأطفال ...) ،مع توفير دفتر للتحملات ، محدد ودائم ، و تكوين للعاملين ،وتحديد للوسائل المالية الضرورية لتفعيل هذه المراكز ،

- إعادة النظر في نظام الاتفاقيات بين السلطات والجمعيات من أجل عقد شراكات أكثر توازنا والاتفاق على التزامات متبادلة أكثر إلزامية ،

- التأكد على مسؤولية الدولة من خلال وزارة التربية الوطنية؛ وذلك بخلق مديرية خاصة بالإعاقة داخل الوزارة ،

- إنشاء هيئة (الوكالة الوطنية للإعاقة على سبيل المثال) وزارية أو بيقطاعية ،متوفرة على أذرع جهوية ومحلية شاملة للجماعات المحلية ، من أجل اهتمام وتكفل كبيرين بالإعاقة بطريقة مدمجة وملائمة ،بتوافق مع معطيات السياق : حضري/قروي ،

- خلق اللجان التقنية بين الوزارات والمجتمع المدني ،

- تحديد توزيع المسؤوليات بين قطاعات التربية ،

- خلق فرق المرجعيات (لجان التوجيه) ،

- خلق دينامية التبادل البيقطاعي،

استراتيجية :

1.5 .الرؤيــة :

وهي رؤية متمحورة حول « المقاربة الحقوقية « و» التنمية الدمجية المستديمة « ؛ وستمكن هذه الرؤية المشتركة بين كل الفاعلين الجماعيين ، من تركيز الجهود وتفعليها ضمانا لتمدرس منصف وملائم لحاجيات ومنتظرات كل الأطفال في وضعية إعاقة.

2.5 .الدعــامات الإستراتيجية :

مكنت نتائج التشخيص الجهوي التشاركي والمشترك من تحديد ميادين العمل ذات الأولوية

من اجل حق الأطفال
في وضعية إعاقة في
تعليم دو جودة
الدعامة 1
خلق إطار تشريعي مناسب، ومخططات وطنية طموحة
لتشجيع التربية الدمجية
الدعامة 2
توفير القدرات والموارد والتأطير اللازم لتفعيل المخططات
الوطنية الطموحة لتشجيع التربية الدمجية
الدعامة 3
تحسين البيانات المتعلقة بالإعاقة والتعليم لتعزيز المساءلة
الدعامة 4
وضع نظام حقيقي للتربية الدمجية موضحا لوضعية كل
جهاز(العادي, المتخصص و المدمج) و وضع روابط
واضحة بين مختلف الأجهزة
الدعامة 5
إنشاء مدارس و أقسام متاحة للجميع
الدعامة 6
التأكد من كفاية عدد المدرسين المكونين
الدعامة 7
محاربة المواقف التي تعزز التمييز
الدعامة 8
خلق مناخ مساعد على التربية الدمجية ، مع إرساء
سياسات واستراتيجيات قطاعية لمحاربة الإقصاء

الدعامة1: خلق إطار تشريعي مناسب، ومخططات وطنية طموحة لتشجيع التربية الدمجية -
تطوير مخططات طموحة و واقعية للتربية الدمجية ، مصحوبة بمهل كافية ومندمجة في المخططات العامة لقطاع التربية ،
- إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة والجمعيات الممثلة لهم في بلورة وتتبع مخططات التربية على كل المستويات،

الدعامة 2: توفير القدرات والموارد والتأطير اللازم لتفعيل المخططات الوطنية الطموحة لتشجيع التربية الدمجية

- تخصيص ميزانية وطنية لتربية للأطفال في وضعية هشاشة وخاصة الأطفال في وضعية إعاقة.

- إعداد مخطط لتنفيذ و أجرأة التربية الدمجية مصحوب بجدول أعمال محدد وبتقدير للكلفة المالية و توفر الموارد الكافية .

- التأكد أن وزارة التربية الوطنية هي الهيئة الأولى المسؤولة عن تربية الأطفال المعاقين و على أن المسؤوليات محددة جيدا في كافة مستويات النظام المدرسي ، مع توفر دعم السلطات السياسية على أعلى مستوى.

- الاستثمار بهدف تحسين معارف وقدرات المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية من أجل تمكينهم من توفير خدمات التربية الدمجية (من السلطات المحلية المكلفة بالتربية إلى المقررين السياسيين .في وزارة التربية الوطنية .)

الدعامة 3: تحسين البيانات المتعلقة بالإعاقة والتعليم لتعزيز المساءلة

- إنتاج معطيات عن تربية الأطفال في وضعية إعاقة مع مواصلة التسجيلات والاحتفاظ بالأطفال في المدرسة في نفس الوقت ،

- تنظيم جمع وتحليل المعطيات من أجل تحسين التخطيط والتتبع،

الدعامة 4 : وضع نظام حقيقي للتربية الدمجية موضحا لوضعية كل جهاز(العادي, المتخصص و المدمج) و وضع روابط واضحة بين مختلف الأجهزة

- إنشاء روابط بين الأجهزة الثلاثة لتربية الأطفال في وضعية إعاقة،

- اعتماد مقاربة مشخصنة ضامنة للوصول إلى التربية من خلال المشروع المشخصن للتمدرس ،

- توفير خدمات داعمة للولوج إلى التربية

الدعامة 5 : إنشاء مدارس و أقسام متاحة للجميع :

- تطوير وتطبيق قواعد البناء الهادفة إلى تسهيل الولوج إلى المدارس،

- توفير تجهيزات مكيفة وتكنولوجيات مساعدة من أجل التحفيز على التعلم ،

- تكييف المقررات الدراسية حسب الحاجيات

- وضع خطوط توجيهية وطنية من أجل دعم التربية الدامجة : تكييف البرامج المدرسية ، تحديد والاستجابة للحاجيات المتعلقة بالمواكبة .

الدعامة 6: التأكد من كفاية عدد المدرسين المكونين:

- تخفيض مؤشر نسبة التأطير البيداغوجي حتى يتمكن المدرسون من الاستجابة للحاجيات الفردية للمتعلمين ،

- توفير تكوين أساسي ومستمر ملائم في منظور التربية الدمجية ،

- التأكد من توفر الأدوات البيداغوجية والخبرة التقنية الضرورية ،

- خلق تكوين للمدرسين المتخصصين للاستفادة منهم كموارد مساعدة للمدارس العمومية

- تسهيل انتقاء و تكوين المدرسين المعاقين.

الدعامة 7: محاربة المواقف التي تعزز التمييز

- محاربة المواقف المعيقة لتمدرس الأطفال من خلال برنامج لتحسيس الآباء ، والأطفال والمدارس والإدارات العمومية والساكنة عموما ؛

الدعامة 8 : خلق مناخ مساعد على التربية الدمجية، مع إرساء سياسات واستراتيجيات بي-قطاعية لمحاربة الإقصاء

- وضع سياسات وموارد إضافية لتسهيل تعليم الأطفال في وضعية إعاقة، وتوفي برامج الحماية الاجتماعية وبرامج إعادة التأهيل وبرامج حماية وتربية الطفولة المبكرة..

عينات الدراسية الميدانية :

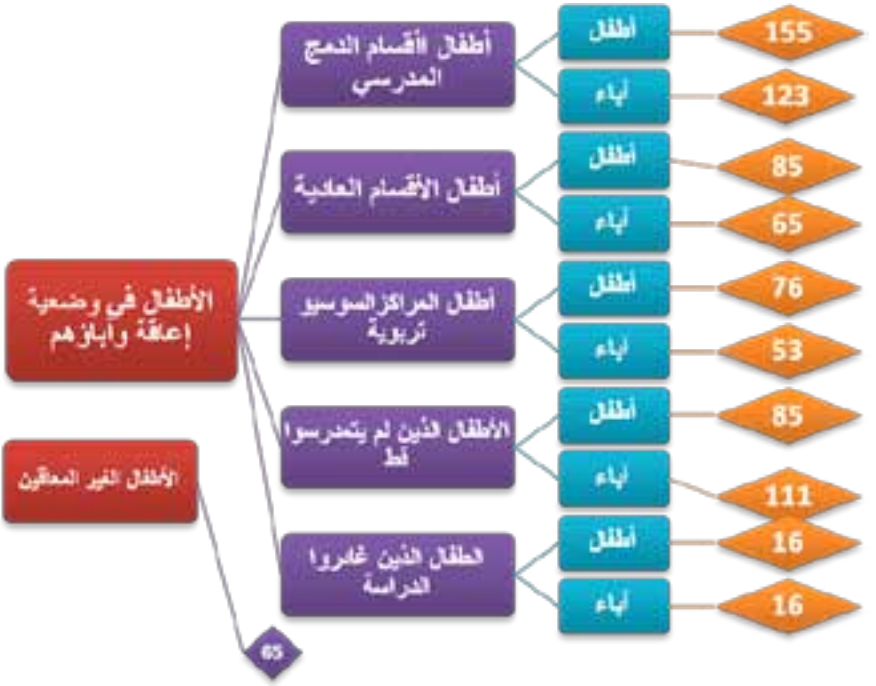

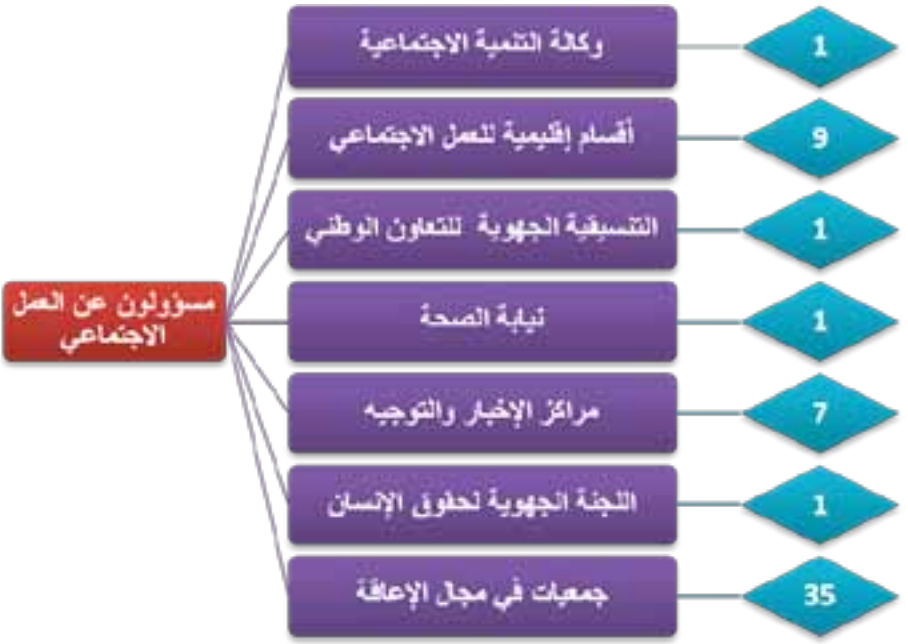
مسؤولون عن العمل الاجتماعي
وكالة التنمية الاجتماعية
1
أقسام إقليمية للعمل الاجتماعي
9
التنسيقية الجهوية للتعاون الوطني
1
نيابة الصحة
1
مراكز الإخبار والتوجيه
7
اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان
1
جمعيات في مجال الإعاقة
35

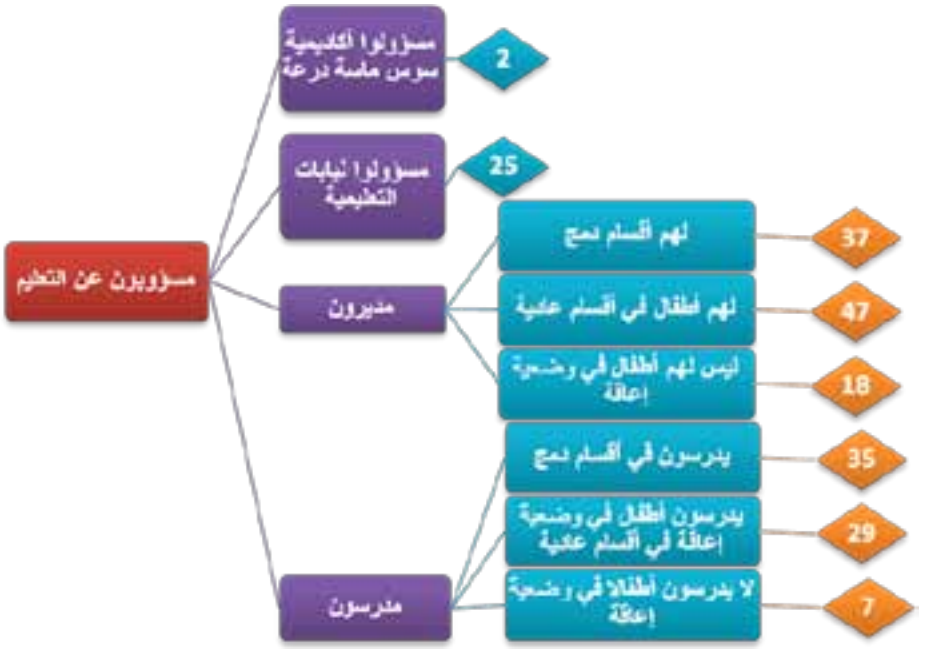
مسؤولون عن التعليم
مسؤولو أكاديمية سوس ماسة درعة
2
مسؤولو نيابات التعليمية
25
مديرون
لهم أقسام دمج
37
لهم أطفال في أقسام عادية
47
ليس لهم أطفال في وضعية إعاقة
18
مدرسون
يدرسون في أقسام دمج
35
يدرسون أطفال في وضعية إعاقة في أقسام عادية
29
لا يدرسون أطفالا في وضعية إعاقة
7